

كلمة معالي وزير الخارجية والمغتربين
جبران باسيل

مؤتمر نزع السلاح - جنيف في ٢٠١٥/٣/٢

السيد الرئيس،
السيد، مايكل مولر، أمين عام مؤتمر نزع السلاح بالإنابة،
السيدات والسادة،

أود بدايةً أنأتقدم بالتهنئة إليكم وإلى رؤساء دورة العام ٢٠١٥ لمؤتمر نزع السلاح، مجدداً الثقة بقدرتكم على إدارة أعماله بحكمة وخبرة وبما نصبو إليه جميعاً من أهداف، التي منها ما تعهدنا به، بـ "أن ننفذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف" كما جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. منذ ذلك الحين، عكفت الدول الأعضاء في هذه المنظمة الأم على تسخير جهود جبارة في إطار الحد من التسلح، مراقبته ونزعه، أذكر منها على سبيل المثال الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لنزع السلاح التي انعقدت في العام ١٩٧٨ والتي خرج من رحمها مؤتمر نزع السلاح هذا، كمنتدى دوليٌ وحيدٍ متعدد الأطراف معنيٌ بشؤون نزع السلاح.

وبالفعل، فقد شهد هذا المؤتمر منذ نشأته نجاحات باهرة، بإصرار من الدول الأعضاء فيه على تحمل مسؤوليتها الجماعية، إذ استطاعت بتضامنها تحقيق إنجازات نوعية لا نشكك قيد أنملة فيما وفرته على البشرية من ويلات سبق وأن خبرتها في عقود ماضية، وأعني بذلك مثلاً، اتفاقيات حظر الأسلحة البيولوجية، اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، واتفاقية حظر التجارب النووية التي نأمل بأن تدخل حيز التنفيذ بأسرع وقت.

السيد الرئيس،

إن ما يثير استغراب بلد محب للسلام ومتحمس لنزع السلاح كلبنان، هو أن تبدو الدول الأعضاء في هذا المحفل الكريم عاجزة عن التوافق على التفاوض في مسائل ترتبط بمستقبلنا جميعاً وباستمرارية البشرية جمعاء في حين أنها استطاعت في الماضي، وفي ظروف دولية لا تقل صعوبة وتعقيداً عما نعيشه اليوم تحقيق إنجازات هامة في هذا المجال. ومن هنا، أدعو الجميع إلى التحلي بمسؤولية جماعية وأمل أن يكون هذا العام منطلقاً للمؤتمر للتفاوض على مسائل ذات صلة بأمننا الإنساني، وقبل كل ذلك، التوافق على برنامج للعمل لهذا العام باعتبار ذلك الأولوية القصوى، وأن ينظر المؤتمر أيضاً في مسألة إصلاح إجراءاته لما في ذلك من تعزيز لمناخ الثقة وتزخيم لعمله. واسمحوا لي أن أضيف، وبنوايا صادقة، أن الجمود الحاصل في هذا المؤتمر منذ ١٨ عاماً له انعكاساته السلبية على مصداقية هذه الهيئة الهامة وصورتها، الأمر الذي يحتم علينا جميعاً بذل المزيد من الجهود وإبداء مرونة أكبر للدفع بعجلة المفاوضات المتعددة الأطراف قدماً. وهنا أيضاً، وفي إطار الحديث عن الإصلاحات، لا بد من الإشارة إلى أن لبنان هو من بين الدول التي تتطلع بشكل خاص إلى إنفراج في مسألة توسيع عضوية المؤتمر، بما

يجعله ممثلاً حقيقياً لإرادة ومصالح الجميع أسوة بالمحافل الدولية الرئيسية. نحن لا نرى من الجائز أن يبقى هذا المحفل الذي يعالج واحدة من القضايا الوثيقة الصلة بالإنسان وبأمنه، وبالأمّن الدولي مغلقاً في وجه غالبية دول العالم، وأدعو إلى تعيين منسق خاص لهذه المسألة كي تحظى بالاهتمام والمتابعة اللازمين لها.

السيد الرئيس،

لبنان فخور بانضمامه إلى جميع المعاهدات التي ترعى أسلحة الدمار الشامل، ويسعى في الأطر الدولية المختلفة إلى تعزيز احترام مبادئها إيماناً منه بأن الأمن والسلام لا يتحققان إلا بالعدالة وبالمساواة أمام الشرعية الدولية واحترام قراراتها. خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦، تعمّدت إسرائيل استهداف المدنيين بالذخائر العنقودية، هذا السلاح اللإنساني، كما وثقت في حينه جهات أممية مختلفة. حينها، وبدلاً من أن يختار لبنان السعي إلى امتلاك هذا السلاح، عمل بجد مع دول صديقة وشركاء آخرين، من الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات المجتمع المدني، على تعزيز قواعد القانون الدولي الإنساني، واختار لبنان السير قدماً في مسار حظر هذه الذخائر، وكان له شرف استضافة ورئاسة الاجتماع الثاني للدول الأطراف في هذه الاتفاقية في أيلول ٢٠١١.

وفي هذا السياق، أشير أيضاً إلى أن لبنان قد شارف على الانتهاء من الإجراءات الوطنية الآيلة إلى انضمامنا إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

السيد الرئيس،

بصادقنا هذا العام استحقاق مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي (نيويورك، نيسان- أيار ٢٠١٥)، وإنني على يقين بتمسك جميع الدول بهذه المعاهدة التي تعتبر حجر الزاوية في النظام العالمي للحد من انتشار الأسلحة النووية. من المؤسف إذاً أن نصل إلى مرحلة تفقد فيها هذه المعاهدة بريقها، وتهتز مصداقيتها بسبب تقاعس بعض الدول عن الوفاء بالتزاماتها بموجب مؤتمرات المراجعة السابقة. وهذا الأمر سينعكس سلباً على مؤتمر المراجعة القادم، حيث تشير المعطيات الراهنة، أنه سيواجه تحديات كبرى، لا ندري كيف ستتم معالجتها، ليس فقط فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، بل أيضاً فيما يتعلق بالتقدم المحرز - إن وجد - على صعيد تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة حول نزع السلاح النووي برمته؛ أضف إلى ذلك قضية ضمانات الأمن السلبية. وتتزامن هذه المعطيات مع إجماع الدول النووية عن التماسي مع المطالب الرامية إلى بدء أية مفاوضات حول نزع السلاح النووي، أو حتى النظر في إمكانية إدخال المخزون من المواد الانشطارية في أية معاهدة مستقبلية قد يتم التفاوض عليها لوقف إنتاج تلك المواد كخطوة في سبيل تحقيق الهدف الأسمى برأينا، وهو نزع السلاح النووي.

السيد الرئيس،

لبنان، البلد المحب للسلام، تنذر خيراً بخطة عمل مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي للعام ٢٠١٠، خاصة لجهة اعتماد، بعد طول انتظار، آلية واضحة لتنفيذ قرار ١٩٩٥ حول الشرق الأوسط تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. إنطلاقاً من ذلك شارك لبنان بإيجابية في جميع المشاورات غير الرسمية التي عقدها الميسر الفنلندي السيد ياكو لايفاف، في إطار التحضير لمؤتمر عام ٢٠١٢ المؤجل حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. إلا أن هذه المشاورات لم ترق في شكلها ومآلها إلى مستوى خطة العمل تلك والولاية الممنوحة من قبل مؤتمر مراجعة عام ٢٠١٠ ولا إلى القرارات المرجعية ذات الصلة لا سيما قرار مؤتمر عام ١٩٩٥. إن انحراف مسار المشاورات غير الرسمية برأينا مرده بشكل أساسي إلى تعنت إسرائيل، الطرف الوحيد في الشرق الأوسط الذي ما زال يرفض الإنضمام إلى الـ NPT وإخضاع كافة منشآته النووية إلى الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يثير قلق دول المنطقة البالغ ويرفع منسوب التوتر فيها، نظراً لإملاك إسرائيل أسلحة نووية فتاكة. وللأسف استطاعت إسرائيل مستفيدة من غياب الضغط الدولي عليها ولا مبالاة الدول الكبرى، من عرقلة المشاورات غير الرسمية عبر إغراقها بمطالب مختلفة تخرج أولاً عن ولاية عام ٢٠١٠ وتفرغ مؤتمر عام ٢٠١٢ المؤجل من مضمونه من جهة ثانية، وينتظرنا جميعاً مؤتمراً للمراجعة لهذا العام حيث ستكون لنا فرصة اللقاء بالدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، حيث سيفرغ كل منا ما في دلوه بهذا الشأن.

ويسعدني أن أعتزم فرصة تواجدي في هذا المحفل الكريم لأعلن أن لبنان، الذي شارك في المؤتمر الدولي حول الآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد في فيينا في كانون الأول ٢٠١٤، ينضم إلى "التعهد"، الذي صدر عن الحكومة النمساوية لدى اختتام المؤتمر والمعروف بالـ (Austrian Pledge). ويعتبر لبنان في هذا الإطار أن الجهود الرامية إلى إنتراع إعتراف دولي صريح بأن الأسلحة النووية تتعارض مع القانون الدولي الإنساني، هي جهود مهمة وواعدة ونحن ندعمها. لكن هذه الجهود لا يجب أن تشغلنا عن المطلب المركزي الذي هو تطبيق كامل ودون تباطؤ للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار (NPT)، بل حبذا لو تكون مكملة لهذا المطلب ومساندة له.

السيد الرئيس،

تعصف بعالمنا أزمات خطيرة تتغذى من بعضها البعض، نقف في غالب الأحيان أمامها عاجزين عن تقديم الحلول الناجعة، أو حتى عن التخفيف من ضررها ربما لأنها تتطلب معالجات غير تقليدية، كما تتطلب منا تضامناً الجهود في إطار مقاربات شاملة في محاولة لمعالجة جذور هذه التحديات وأسباب نشأتها. وبطبيعة الحال يلعب إستمرار التسلح ورصد الأموال لتحديث السلاح النووي في تأجيج تلك الأزمات بالإضافة إلى عوامل خطيرة أخرى مثل التقلبات في الاتجار غير المشروع بالأسلحة وانعكاسات ذلك على الأمن الإنساني والتنمية، الحروب الالكترونية، والنظم الجديدة من الأسلحة الأوتوماتيكية الفتاكة التي يبدو أنها تثير الكثير من الأسئلة المشروعة في إطار القانون الدولي وتعارضها مع أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني كالتمييز بين المدنيين والمتحاربين، ومعايير التناسب والحيلة والحذر.

إلا أن ما يشغلني في المقام الأول هو الإرهاب الذي يضرب دون هوادة في بقع كثيرة من العالم، لا سيما في الشرق الأوسط حيث نشهد الإرهاب الممارس من قبل دول قائمة بالاحتلال وإرهاب تمارسه جماعات متطرفة، الذين منها براء، في كل من لبنان وسوريا والعراق. الإرهاب وللأسف بات يواكب غالبية الأزمات الخطيرة في العالم، إذ يمتلك قدرة هائلة على التحول تبعاً لملامح كل أزمة، بشكل يؤهله على التنامي على حسابها، وحصد المزيد من الضحايا، ونشر الرعب ورفض الآخر. أمثلة كثيرة للأسف يمكن سوقها، تقف بوجهنا جميعاً كدول تنكب حالياً على مراجعة أجندة التنمية العالمية لما بعد العام ٢٠١٥، فكيف لنا أن نحقق ما قاله الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي أنان: " We will not enjoy development without security, we will not enjoy security without development, "and we will not enjoy either without respect for human rights

لكل هذه المعطيات، يجب بنا الإدراك أن نزع السلاح، كونه يساهم في بناء الثقة، ويخفف من حدة الإحتقان يمكنه أن يلعب دوراً فاعلاً في التمهيد لحل تلك الأزمات. الخطوات التي يجب القيام بها باتت معروفة ولكن هل نمتلك الجرأة أو الإرادة السياسية لذلك؟

أخيراً السيد الرئيس،

أتوجه بالشكر لكم ولجميع الحاضرين، متمنياً اللقاء القريب بكم جميعاً في ظروف ينشط فيها هذا المؤتمر الكريم ويدأب على التفاوض على مسائل ستوفر حتماً الأمان والطمأنينة للأجيال القادمة.